

تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول سوق

نقدي إسلامي

د. أسامة محمد أحمد الفولي

قسم الاقتصاد و المالية بكلية الحقوق - وكيل كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية.



مقدمة :

في السنوات القليلة الماضية تحولت أنظار العالم إلى شرق وجنوب شرق آسيا لتطالع بإعجاب بالغ المعجزة الآسيوية التي تتحقق على أيدي النمر الآسيوية في كافة المجالات بما فيها قطاع المال و المصارف، حيث رسخت أسواق المال الآسيوية الصاعدة أقدامها بين أعرق و أكبر الأسواق العالمية التقليدية.

و من بين فريق النمر الجدد برزت التجربة التي يقودها أحد أولئك النمر ليحول الأنظار من توجهها التقليدي لمنطقة الخليج إلى جنوب شرق آسيا، و إلى ماليزيا بالذات، حيث تشهد حركة العمل المصرفي الإسلامي العديد من التطورات المتلاحقة، فإذا كانت مشكلة السيولة النقدية، و محدودية الأدوات المصرفية الإسلامية، و غياب السوق النقدي الإسلامي كانت - و لازالت - تمثل عقبات رئيسية أمام محاولات تطوير العمل المصرفي الإسلامي، فإن ماليزيا شهدت مؤخرا مولد أول سوق نقدي إسلامي، بعدما نجحت في توسيع تشكيلة الأدوات المصرفية الإسلامية، و توسيع قاعدة المؤسسات المشتركة في سوق العمل المصرفي الإسلامي، و وضع أول سوق إسلامي للمعاملات بين البنوك. و من ثم

فقد أعلنت ماليزيا قيام نظام نقدي إسلامي متكامل يعمل جنباً إلى جنب مع النظام النقدي التقليدي، تحت مظلة و قيادة واحدة هي البنك المركزي الماليزي.

و رغم ذلك، فإن التجربة الماليزية لا تزال مجهولة بالنسبة للكثيرين، و لم تلق بعد ما تستحقه من اهتمام، ومن هنا كانت الإشكالية الرئيسية لبحثنا هذا تدور حول كيفية وضرة إمطة اللثام عن هذه التجربة الرائدة في تطوير حركة العمل المصرفي الإسلامي، وكيفية تطورها ، و نجاحها في الوصول إلى ما عجزت عنه التجارب الأخرى، التي تم فيها تحويل النظام المصرفي بالكامل للعمل وفق الشريعة الإسلامية بقرار سياسي (كما هو الحال في باكستان و إيران و السودان) كذلك يثور التساؤل عن مدى نجاح هذه التجربة، و عن مدى إمكانية تعميمها، و عن أهم الدروس المستخلصة منها.

و من ثم، ففي ضوء الكتابات المحدودة المتاحة عن هذه التجربة- ربما بسبب حداثتها - سنحاول في هذه الورقة الرد على التساؤلات السابقة، و إن كان الرد لا يشبع كل طموحاتنا.

الفصل الأول : المعجزة الآسيوية و تطور الاقتصاد الماليزي

يبدو أن التطور الذي حققته التجربة الماليزية في العمل المصرفي الإسلامي ما هو إلا ثمرة من ثمار التطور العام الذي حققته ماليزيا في العديد من المجالات، بما أهلها للانضمام بجدارة إلى فريق النور الآسيوية، الذي نجح في تحقيق ما اصطلح علي تسميته بالمعجزة الآسيوية. و هذا ما سنتناوله في المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول : معجزة النور الآسيوية.

المبحث الثاني : تطور الاقتصاد الماليزي.

المبحث الثالث: الجهاز المالي والمصرفي الماليزي وبداية العمل المصرفي الإسلامي.

المبحث الأول : معجزة النور الآسيوية

تحت عنوان المعجزة الشرق آسيوية أصدر البنك الدولي إحدى دراساته¹، التي يتناول فيها ذلك النمو المعجز

1- اليابان

2- النمو الأربعة Four Tiguers : كوريا الجنوبية- هونج كونج- تايوان- سنغافورة.

3- الاقتصاديات الصناعية الحديثة Newly Industrialising Countries: أندونيسيا - ماليزيا - تايلاند-أو النور الجديدة.

و أطلقت الدراسة على هذه الدول وصف: الاقتصادات الآسيوية ذات الأداء المرتفع (High Performing Asian Economies (HPARs).

فمنذ عام 1960 م زادت سرعة النمو في هذه الدول ذات الأداء المرتفع HPAs، بأكثر من مرتين سرعة النمو فقي بقية دول شرق آسيا، و بحوالي ثلاث مرات سرعة النمو في أمريكا اللاتينية و جنوب آسيا، و بحوالي 5 مرات سرعة النمو في إفريقيا جنوب الصحراء. و الأكثر من ذلك فإن معدلات النمو في هذه الدول فاقت مثيلاتها في الاقتصاديات الصناعية، و الدول البترولية الغنية في شرق و شمال إفريقيا¹.

كذلك زاد الدخل الفردي الحقيقي بأكثر من أربع مرات في اليابان والنمور الأربعة، و بأكثر من الضعف في أندونيسيا و ماليزيا و تايلاند.

ومن ناحية أخرى استطاعت هذه الاقتصاديات ذات الأداء المرتفع HPAs أن تحقق نجاحا غير عادي في الاقتسام و التوزيع العادل لثمار هذا النمو، فبالمقارنة بين التغيرات في معدلات النمو في الناتج القومي الإجمالي والتغيرات في معامل "جيني" (كمقياس لعدم العدالة في توزيع الدخل) في الفترة 1965 -1990م، تبين أن معدلات نمو الدخل الفردي كانت أعلى بكثير من مثيلاتها في بقية الدول النامية، في الوقت الذي تحسن توزيع الدخل فيها بدرجة متساوية أو أعلى من بقية الدول النامية، و ذلك باستثناء كوريا الجنوبية وتايوان اللتين بدأتا الفترة بتوزيع للدخل على درجة عالية من العدالة. ومن ثم فإن هذه الاقتصاديات ذات الأداء المرتفع هي الإقتصاديات الوحيدة التي صاحب تحقيق معدلات مرتفعة للنمو فيها انخفاض في عدم العدالة في توزيع الدخل. والأكثر من

¹ IMF, Malaysia-Recent Economic Developments, SM/93/195, August 24,

1991, P1.

² World Bank, World Tables, Johns Hopkins, 1994, PP 432-435.

³ World Bank, World Development report, 1994, PP, 162-163.

⁴ - نفس المصدر السابق ، ص2.

ذلك فإن الدول شرق الآسيوية الأسرع نمواً (اليابان و النمو الأربعة) كانت هي الدول الأكثر عدالة في توزيع الدخل¹.

و كنتيجة لهذا النمو السريع والتوزيع العادل تحسن مستوى الرفاهية بدرجة كبيرة، فمعدل العمر زاد في هذه الدول من 65 سنة في عام 1960 إلى 81 سنة في عام 1990. كذلك انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مطلق (الذين يعانون من نقص الحاجات الأساسية مثل الماء النظيف و الطعام و المأوى) من 58 % عام 1960 إلى 18% في إندونيسيا عام 1990، و من 37% لأقل من 5% في ماليزيا في نفس الفترة، و على نفس المنوال فإن مؤشرات التنمية البشرية و الاقتصادية الأخرى حققت نفس المعدلات المرتفعة حتى وصلت إلى مستويات تفوق - في بعض الأحيان - مثيلاتها في الدول الصناعية المتقدمة².

هذا، وإن كانت هناك اختلافات كبيرة بين هذه الدول الآسيوية (HPAEs) من حيث مدى توفر الموارد الطبيعية بها، و التركيبة السكانية كما و نوعا، و مستوى الثقافة، و السياسات الاقتصادية المتبعة، إلا أن هناك العديد من الخصائص التي تميزها و تبرر وضعها في مجموعة واحدة متفردة عن بقية الدول النامية الأخرى لعل أهمها³:

- النمو السريع و المعزز والمستمر في الفترة من 1960 حتى 1990 م (و حتى الآن)، الأمر الذي يعد استثناء في حد ذاته فيما بين الدول النامية، حيث حقق البعض منهم معدلات مرتفعة للنمو لم تدم إلا لفترات محدودة، ولكن لم تستمر لثلاثة عقود متواصلة، كما هو الحال في الدول الآسيوية ذات الأداء المرتفع.

- تتفرد هذه الدول بما نجحت فيه من الجمع بين النمو السريع والمستمر وبين المستوى العالي للعدالة في توزيع الدخل.

- التحولات الديموغرافية السريعة ، و القطاع الزراعي القوي والنشط، و النمو السريع و غير العادي للصادرات.

- ارتفاع معدلات الادخار، و الاستثمار، والتي فاقت 20% من النتائج القومي الإجمالي بين 1960 و 1990 م، و بصفة خاصة ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص، و الذي صاحبه الارتفاع المتزايد في مواهب ومهارات الثروة البشرية بفضل تعميم التعليم الأولي و الثانوي.

- و إذا كان من الممكن أن نفرد ثلثي الفضل فيما تحقق من معجزة إلى العاملين السابقين، فإن الثلث الباقي يكون من نصيب التحسين في الإنتاجية، حيث حققت هذه الدول معدلات عالية و غير عادية في زيادة الإنتاجية، بما يفوق المعدلات المحققة في غالبية الدول النامية الأخرى، أو حتى في الدول الصناعية. و يرجع هذا الارتفاع الكبير في مستوى الإنتاجية إلى الجمع بين النجاح غير العادي في توجيه رأس المال إلى الاستثمارات ذات العائد المرتفع، و بين اللحاق بأعلى المستويات التكنولوجية الموجودة في الدول الصناعية.

المبحث الثاني : تطور الاقتصاد الماليزي

استطاعت تجربة التنمية في ماليزيا- خلال العقود الثلاثة الماضية- أن تجمع بين معدلات نمو مرتفعة و معدلات تضخم منخفضة نسبيا، و أن تحقق تحولا هيكليا مع عدالة في التوزيع، و ذلك في دولة تتميز بتعدد في الأديان و الثقافات والقوميات¹.

و يوضح لنا الجدول رقم (1) معدلات النمو المرتفعة التي حققها الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، و التي تصل في المتوسط إلى 9% سنويا.

و بناء عليه فقد تضاعف دخل الفرد أربع مرات منذ الاستقلال في عام 1957،/ و حتى عام 1992، و تطور هذا الدخل من 450 دولار في عام 1982، ثم 2790 دولار عام 1992². كذلك فقد تراجع الفقر و حققت مؤشرات التنمية الاجتماعية تطورات كبيرة³، و زادت درجة العدالة في توزيع الدخل. هذا في الوقت الذي انخفضت فيه معدلات التضخم من 7,3% في المتوسط في الفترة 1970 - 1980 م ، إلى 2% في المتوسط خلال الفترة 1980-1992 م⁴.

¹ - IMF, Malaysia-Recent Economic Developments, SM/93/195. August 24, 1993.P1.

² - World Bank, World tables, Johns Hopkins, 1994, PP 432-435.

³ - نفس المصدر السابق.

⁴ - World Bank, World development report, 1994, PP, 162-163.

¹ - نفس المصدر السابق ، ص4.

² - نفس المصدر السابق ، ص5.

³ - نفس المصدر السابق ، ص8.

ولكن بدءا من 1986 وضعت استراتيجية للتنمية من خلال خطة خمسية (1990/86) عمادها حفز نشاط القطاع الخاص لاعتباره المحرك الأساسي للنمو. وفي سبيل تحقيق ذلك تم التركيز على العناصر التالية¹:

- تحسين مناخ الاستثمار من خلال تخفيض الضرائب على أرباح الشركات وتخفيف القيود.
 - إعادة هيكلة قطاع المشروعات العامة، من خلال المبادرة بوضع برنامج للخصخصة، مع وقف إنشاء مشروعات عامة جديدة.
 - اتخاذ العديد من الإجراءات لدعم وتقوية الجهاز المالي والمصرفي، ولزيادة كفاءة وعمق الأسواق المالية.
 - وضع سياسة لسعر الصرف لتأمين القدر المناسب من المنافسة.
 - اتخاذ موقف متحفظ حيال الاقتراض الخارجي، والإصرار على التعجيل في سداذه، مع إعادة تمويل الدين القائم.
- وكانت النتيجة أن أخذ الاقتصاد الماليزي في استعادة قوة الدفع المعهودة بدءا من عام 1987. ومكنت سياسات الإصلاح وإعادة التكيف من وضع الاقتصاد الماليزي في موقع يمكنه من الاستفادة من التحولات في المنافسة الدولية، الأمر الذي نتج عنه حدوث القفزة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من اليابان والنمو الآسيوي الأخرى².

المبحث الثالث : الجهاز المالي والمصرفي الماليزي وبداية العمل المصرفي الإسلامي

- يتكون هيكل الجهاز المالي والمصرفي الماليزي من العناصر التالية :
- المؤسسات المصرفية Bank Institutions وتشمل : البنوك التجارية، ونوك الاستثمار (أوالبنوك التاجرة Merchant banks ، وشركات التمويل Finance compalies.
 - المؤسسات المالية غير المصرفية Non-Bank Institutions وتشمل: البنك الوطني للمدخرات National saving bank، وصناديق المعاشات

¹ - IMF, Malaysia, OP. CIT. P2.

² - نفس المصدر السابق، ص2.

كذلك يوضح لنا الجدول المذكور ارتفاع نسب الادخار القومي الإجمالي والاستثمار المحلي الإجمالي، والتي وصلت في عام 1992 إلى 32,3% ، 35,4 % على التوالي، من الناتج القومي الإجمالي. كذلك تتضح محدودية العجز في ميزان المدفوعات، وفي ميزانية الدولية بالنسبة للناتج القومي الإجمالي. أيضا وإن كانت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي قد زادت في عام 1992 م عما كانت عليه في نهاية السبعينات، إلا أنها انخفضت كثيرا عن مستوياتها التي كانت عليه في منتصف الثمانينات كذلك انخفضت نسبة خدمة الدين إلى حدود مقبولة للغاية، وفي الوقت الذي استمر فيه مستوى الاحتياطيات الدولية على ارتفاعه.

وبعد أن كان النمو يركز في الستينات على الإنتاج الزراعي بصفة أساسية، حيث كان يمثل 40% من الناتج، في الوقت الذي كان فيه إسهام القطاع التصنيعي أقل من 10% من هذا الناتج وكانت سلعتان فقط (المطاط و القصدير) تشكلان 70% من الصادرات، فقد أدى النمو المعجل في الاستثمار و الإنتاج الصناعي إلى زيادة نصيبه في الناتج الصناعي إلى زيادة نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي الآن لأكثر من 30% من هذا الإجمالي¹.

هذا وقد حققت صادرات السلع و الخدمات طفرات كبيرة و زادت من 1,9 مليار دولار تقريبا في عام 1972 م، لتصل إلى 46,6 مليار عام 1992². و هذا لا يمنع من أن الاقتصاد الماليزي واجه فترات أزمات، خاصة في بداية الثمانينات من هذا القرن، حيث وصل عجز الميزانية و الحساب الجاري إلى 17% ، 14% من الناتج القومي الإجمالي على التوالي في عام 1982 ، وتراجعت معدلات التبادل بشدة في عام 86/85 . وفي نهاية 1986 وصل الدين الخارجي إلى 85% من الناتج القومي الإجمالي، و وصلت نسبة خدمة الدين إلى 20% من إجمالي الصادرات، و دخل الاقتصاد في حالة ركود، وانخفض الاستثمار الخاص بنسبة 25%، و تقلصت أسواق الأسهم و العقارات من عام 1987 ، الأمر الذي أدى إلى إفلاس العديد من المؤسسات المالية.

¹ - IMF, Malaysia, OP.Cit, P1.

² - World Bank, World tables, Johns Hopkins, 1994, PP 432-435.

Pension funds، وشركات التأمين، وكالات الائتمان المتخصصة
Specialised credit agencies.

هذا وتستأثر البنوك التجارية بحوالي 70% من إجمالي أصول المؤسسات المصرفية، وتستأثر شركات التمويل بحوالي 23% منه هذه الأصول. ويصل عدد البنوك في ماليزيا (في نهاية 1993) إلى 37 بنكاً، ومنهم 16 بنكاً أجنبياً تستأثر بحوالي 25% من السوق المحلي¹.

وفي عام 1978 م حررت لأول مرة أسعار الفائدة، حيث سمح للمؤسسات المصرفية بأن تحدد بحرية الفائدة المقررة على الودائع والسلفيات. وفي عام 1985 م أدخلت مجموعة من الإصلاحات التي زادت من تحرير النظام المالي والمصرفي وتوسيع نطاقه. وفي بداية عام 1991 م تم تحرير معدل الإقراض الأساسي، حيث سمح لكل بنك تجاري وشركة تمويل بأن تضع بحرية معدل إقراضها الأساسي، على أساس تكلفة الأموال الخاصة بها. هذا ويخضع القطاع المالي والمصرفي لعملية تطوير مستمرة للاستفادة من أحدث النظم والمبتكرات.

وخلال الفترة 1990 - 1992م، أدخلت عدة إصلاحات شملت إنشاء وكالة للترتيب الائتماني Credit rating agency، وإزالة عدة قيود خاصة بنشاط شركات التمويل وبنوك الاستثمار، وعدة إجراءات أخرى لتطوير الأسواق المالية².

على أن أهم التغييرات التي لحقت بالجهاز المالي والمصرفي الماليزي هو بداية العمل - منذ 1983م - بنظام مصرفي إسلامي جنباً إلى جنب مع النظام المصرفي التقليدي. وتعتبر التجربة الماليزية في هذا الحال المجال من التجارب الفريدة الرائدة في العديد من النواحي، على النحو الذي سنتناوله بالتفصيل فيما يلي:

تأسيس " بنك إسلام ماليزيا " وبداية العمل المصرفي الإسلامي:

تعتبر تجربة العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا من أقدم التجارب، حيث أنشئ في عام 1940م - كما أشرنا في مقدمة هذا البحث - أول صندوق للادخار لا يتعامل بالفائدة. ورغم أن بداية نشأة البنوك الإسلامية تعود إلى منتصف السبعينات، إلا أن أول بداية حقيقية للعمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا تعود إلى عام 1983 م مع إصدار قانون العمل المصرفي الإسلامي، وتأسيس أول بنك

إسلامي الماليزي وهوبنك إسلام ماليزيا بزهاد Bank Islam Malaysia Berhad BIBM، الذي استمر طيلة عشر سنوات بمفرده -تقريباً- يمثل محور العمل المصرفي الإسلامي هناك.

هذا، وقد تم إنشاء البنك بناء على مبادرة حكومية، حيث قام رئيس وزارة ماليزيا - نتيجة مساعي بعض المؤسسات والشخصيات الماليزية - بتشكيل لجنة وطنية للبنك الإسلامي في 1981/8/30، وتمخض الأمر في النهاية عن صدور " قانون العمل المصرفي الإسلامي Islamic Banking act " والذي بدأ سريانه في 1983/4 م، وتم بموجبه استحداث مجموعة من الخدمات والمنتجات المصرفية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

وعند تأسيس " بنك إسلام ماليزيا BIM "، اقتصر الإسهام في البداية -وفقاً لتوصية اللجنة المذكورة- على الحكومة المركزية والجهات الحكومية المحلية. وبدأ البنك عملياته في 1983/07/1 م بفرع وحيد في العاصمة كوالالمبور. وحسب أغراض البنك، فإن نشاطاته تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية في كافة عملياته المصرفية. وفي إطار تلك الأحكام يقدم البنك ما يلي¹:

أ- جميع الخدمات المصرفية التقليدية مثل قبول الودائع، ومنح التسهيلات الائتمانية وتوفير تسهيلات حفظ الأمانات، وتحويل الأموال. ويقبل البنك ودائع الادخار، وتحت الطلب وفق قواعد الوديعة. كما يقبل البنك كذلك ودائع الأجل في صورة ودائع استثمارية عامة وودائع استثمارية خاصة، وذلك وفقاً لقواعد المضاربة. وتشبه الودائع الاستثمارية العامة والودائع الاستثمارية الخاصة الودائع محددة الأجل التي تقبلها بصفة عامة كل من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والشركات المالية. ومع هذا فإن الودائع الاستثمارية الخاصة تمكن المودعين من تحديد الأسلوب الذي سيتبعه البنك في استغلال هذه الودائع. وتفرض رسوم خدمة على الودائع تحت الطلب، والتي لا تحقق أي عائد على المودعين. ولا يحق لأصحاب حسابات الادخار الحصول على أي نسبة من أرباح البنك، ولكن يجوز للبنك، بناء على سلطته التقديرية المطلقة، أن يكافئ هؤلاء المودعين نظير إيداعهم أموالهم لدى البنك تعبيراً عن امتنانه لهم. وتدفع الأرباح إلى أصحاب الحسابات الاستثمارية العامة من العائدات التي يحققها البنك من مجمل نشاطاته الاستثمارية

¹ - نفس المصدر السابق، ص 13.

² - نفس المصدر السابق، ص 16-17.

¹ - Bank negara Malaysia (central bank), Annual report, 1993, March 1994, P185.

والتمولية، بينما تدفع إلى أصحاب الحسابات الاستثمارية الخاصة الأرباح، أو يحملون خسارة حسب الطريقة التي تستغل بها ودائعهم.

ب- ويقوم البنك بمنح تسهيلات تمويلية مثل تمويل المشاريع حسب قواعد المضاربة والمشاركة، وتمويل الاستئجار حسب قواعد التأجير والتمويل بالإيجار Leasing، وتمويل الشراء بالتقسيط حسب قواعد البيع بالثمن الآجل، وتمويل التجارة (بما في ذلك تمويل تداول الأوراق التجارية وخطابات الاعتماد) حسب قواعد المراجعة والمشاركة والوكالة، وخطابات الضمان حسب قواعد الكفالة، والقروض الخيرية حسب قواعد القرض الحسن.

وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن أثبت "بنك إسلام ماليزيا بزهاد" أنه مؤسسة مصرفية فاعلة، حيث امتد نشاطه بسرعة في جميع أنحاء ماليزيا. وبعد أن بدأ بفرع واحد في العاصمة كوالالمبور في عام 1983 م، أصبح له شبكة تضم 52 فرعاً بنهاية 1993 م.

هذا، وقد ارتفعت قيمة إجمالي موارد هذا البنك من 171 مليون رنجت ماليزي (66,4 مليون دولار) في نهاية عام 1983 م، لتصل إلى نحو بليون رنجت ماليزي (778 مليون دولار) بنهاية شهر يونيو 1993 م، شكلت الودائع فيها ما قيمته 1,6 بليون (623 مليون دولار) أي ما نسبته 80% من إجمالي الموارد. وازدادت قيمته عمليات التمويل التي قام بها هذا البنك من 41 مليون رنجت ماليزي (16 مليون دولار) في نهاية عام 1983 م لتبلغ 1,1 بليون (428 مليون دولار) بنهاية شهر ديسمبر عام 1993 م¹.

كذلك فإنه نتيجة لنجاح البنك، وفي إطار برنامج الخصخصة، تم إدراج أسهم بنك إسلام ماليزيا في اللوحة الرئيسية للتداول في سوق كوالالمبور للأوراق المالية اعتباراً من 1992/01/17 م².

خضوع "بنك إسلام ماليزيا" لرقابة البنك المركزي الماليزي:

وعلى صعيد الانضباط المصرفي، يلتزم "بنك إسلام ماليزيا بزهاد" بالقواعد التنظيمية ذاتها المفروضة على البنوك الأخرى التي تقدم خدمات مصرفية تقليدية. فيجب على البنك المذكور أن يلتزم بحد أدنى من رأس المال المرجح

¹ - نفس المصدر السابق، ص 185.

² - نفس المصدر السابق، ص 185.

بالمخاطر نسبته 8% اعتباراً من الأول من يناير عام 1992 م. كما يلتزم بالاحتفاظ بحساب احتياطي قانوني (إلزامي) لدى البنك المركزي الماليزي، وقد بلغت في عام 1993 م نسبة الاحتياطي القانوني (الإلزامي) المطلوبة 8,5% من إجمالي المطلوبات المعنية. يضاف إلى ذلك، أنه يجب على البنك المذكور أن يلتزم بنسبة سيولة أولى (أصول سائلة) قدرها 10% من المطلوبات المعنية، ماعداً مطلوبات الحساب الاستثمارية. وبنسبة سيولة ثانية (أصول سائلة) قدرها 5% من إجمالي مطلوبات الحسابات الاستثمارية.

وتشمل المطلوبات المعنية جميع الودائع، وصافي الاقتراض من مؤسسات مالية أخرى، وصافي عمليات (اتفاقات) إعادة الشراء Repurchase agreements. بينما الأصول السائلة تتضمن النقد، وأرصدة لدى البنك المركزي (باستثناء الاحتياطي القانوني)، و"شهادات الاستثمار الحكومية" GIC. ولقد كانت نسب السيولة في البنك المذكور بنهاية شهر يونيو 1993 أعلى من الحدود الدنيا المقررة لها¹.

الفصل الثاني : قيام السوق النقدي الإسلامي في ماليزيا

كان إنشاء بنك إسلام ماليزيا BIM بمثابة الخطوة الأولى نحو انطلاقة العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا. ولكن الخطوة الأهم جاءت بعد عشر سنوات، بدخول نظام العمليات المصرفية بدون فوائد في العمل ابتداءً من 4 مارس عام 1993 م، ذلك النظام الذي أعلن قيام أول سوق نقدي إسلامي. ومن ثم نستعرض تطور قيام هذا السوق وتقييمه من خلال المباحث الخمسة التالية:

المبحث الأول : مفهوم السوق النقدي ومعاملات ما بين البنوك.

المبحث الثاني : توسيع قاعدة الخدمات والأدوات المصرفية الإسلامية في ماليزيا.

المبحث الثالث : توسيع قاعدة المشاركين في العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا.

المبحث الرابع : إقامة أول سوق إسلامي للعمليات بين البنوك في ماليزيا.

المبحث الخامس : تقييم تجربة العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا.

¹ نفس المصدر السابق، ص 185-186.

المبحث الأول : مفهوم السوق النقدي ومعاملات ما بين البنوك

السوق النقدي يمثل علاقة اقتصادية تقوم على تبادل النقود وعرض وطلب الائتمان قصير الأجل (أقل من سنة) فيما بين المؤسسات المالية والنقدية الوسيطة¹. والواقع أن هذا السوق يضم مجموعة من الأسواق المرتبطة ببعضها البعض، والتي تتعامل في أصول قصيرة الأجل وسائله نسيبا. وفي هذا السوق تستطيع البنوك أن توظف فوائضها النقدية ولولمدة يوم واحد overnight، في نفس الوقت الذي يمكنها الحصول على الأموال اللازمة لسد ما يطرأ عليها من عجز.

ويمثل أهم الأطراف المشاركين في السوق النقدي في² :

— **البنوك المركزية** : التي تمسك بمقاييد السياسة النقدية في المجتمع، وتمارس عمليات السوق المفتوح، وتلعب دور المقرض الأخير، وتتحكم في حجم الكتلة النقدية، وحجم الائتمان، وأسعار الخصم والفائدة ... الخ.

— **البنوك التجارية** : حيث تمثل الودائع قصيرة الأجل والودائع تحت الطلب الجزء الرئيسي من خصومها، وتمثل في ذات الوقت الأداة الرئيسية للسوق النقدي. كذلك فإن جزءا من أصولها يشتمل على قروض وأدوات استثمارية قصيرة الأجل وقابلة للتسويق والتداول Tradable في السوق النقدي، بحيث تضمن درجة عالية من السيولة لهذه البنوك.

— **البنوك الأخرى وغيرها من المؤسسات المصرفية والمالية**: حيث تشارك في السوق النقدي أيضا بنوك الاستثمار Investment Banks (أو البنوك التاجرة Merchant Banks وفقا للاصطلاح الإنجليزي)، والبنوك المتخصصة Specialised Banks، وغيرها من المؤسسات غير المصرفية Non-Bank Institutions التي يعظم دورها بشكل مضطرب مثل : شركات التأمين Insurance companies، وصناديق المعاشات والتقاعد Pension funds ، وصناديق الاستثمار المفتوحة والمغلقة Open-End and closed-end funds ، ومؤسسات الادخار Saving institutions ... الخ. وهذه المؤسسات تحاول الاحتفاظ بدرجة السيولة الملائمة التي تؤمن لها الوفاء بالتزاماتها مع الحصول على أعلى دخل

¹ أنظر في ذلك: دكتور مصطفى رشدي شيحة: الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت، 1985م، ص 283 وما بعدها.

² أنظر في ذلك: مروان عوض، العملات الأجنبية- الاستثمار والتمويل- النظرية والتطبيق، معهد الدراسات المصرفية، عمان 1988، ص 101-103.

لإستثماراتها. فهي بذلك تعمل على تحقيق أهداف مشابهة لأهداف البنوك التجارية في هذا المجال، وتجد نفسها مضطرة للنزول إلى السوق النقدي والتعامل في أدواته قصيرة الأجل.

— **الأفراد الذين يعملون - بشكل - متزايد - مع السوق مباشرة**: وبصفة خاصة الأثرياء منهم، سواء من خلال تحريك حساباتهم وودائعهم من خلال هذه السوق، أو من خلال أدوات الاستثمار قصيرة الأجل المتداولة فيه. هذا ومن المنتظر أن يزداد حجم وعدد المعاملات المباشرة مع الأفراد في هذا السوق مع التنامي المتسارع لظاهرة الحد من الوساطة Disintermediation.

أما فيما يتعلق بأدوات السوق النقدي فقد شهدت تطورا كبيرا بفضل المنتجات والمبتكرات المالية المستمرة للهندسة المالية Financial Engineering والصناعة المصرفية Financial Industry¹. وتتمثل أهم هذه الأدوات فيما يلي²:

- 1- أدون الخزنة Treasury bills
- 2- الكمبيلات Bills of exchange خاصة تلك المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- 3- الودائع والقروض قصيرة الأجل وتحت الطلب Call money.
- 4- القبولات المصرفية Bankers acceptances.
- 5- الأوراق التجارية المصرفية الممتازة Eligible bank bills.
- 6- شهادات الإيداع القابلة للتداول Negotiables certificates of deposits CDs
- 7- السندات الإذنية Commercial papers on IOU.

¹ يقصد بالهندسة المالية Financial Engineering مجموعة العمليات والفنون والآليات الخاصة بخلق وابتكار الأدوات المالية و التمويلية الجديدة استجابة لحاجات المتعاملين في الأسواق المالية. انظر في ذلك

- Mille livinston, Money and capital markets, second edition, New Yrok Institute of finance, N. Y 1993, P600.
- J.D. Finnerty, Financial Engineering in corporte finance, financial Management, 17, Winter 1988, PP14-31.

² راجع في ذلك :

* David Kidwell, Richard L. David W. Blakwell, Financial institutions, Markets and money, Fifth ed., The Dryden press, N. Y. 1993, PP, 177-203.

8- اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو) Repurchase agreements (RP or REPOS)

9- صفقات الدولارات الأوروبية (الإيرودولار) وغيرها من العملات الآسيوية Eurodollars and other Asian currencies transactions

10- صفقات المشتقات المالية (مثل عقود الخيار- العقود الآجلة- العقود المستقبلية- عقود المبادلة - ... الخ)

Derivatives transaction (Ex. Options-forwards- futures-swaps ... ect)

ومن نافلة القول أن نشير إلى أن كل هذه الأدوات إنما تقوم على أساس

الفائدة Interest Base Instruments.

هذا، وتتنوع الأغراض من وراء التعامل بهذه الأدوات، فهي إما تستخدم لتحقيق عائد أولتغطية عجز، أوللحصول على السيولة اللازمة للقيام بعمليات أخرى، أوللتحوط Hedging لنقادي أوللتقليل حجم مخاطر توظيفات معينة (مثل صفقات المشتقات المالية والتي تقيد عملياتها في بنود خارج الميزانية Off-Balance sheet والتي تمثل إيراداتها - في بعض البنوك التي تتعامل فيها بأحجام كبيرة.

— معاملات ما بين البنوك Interbank transaction:

تتمثل معاملات ما بين البنوك، في كل المراكز المالية العالمية المتقدمة، جوهر عمليات السوق النقدي. وتلجأ البنوك عادة إلى هذه العمليات فيما بينها أما لتوظيف فوائض السيولة لديها وتعظيم عوائدها، أولضبط وترتيب وتنويع محافظها المالية، أولمواجهة العجز في السيولة، وتقادي انكشاف حساباتها مع بعضها البعض، أو تجاه البنك المركزي، أولمواجهة متطلبات الاحتياطي .

كذلك تدخل البنوك فيما بينها أومع البنك المركزي في تحويلات مؤقتة للاحتياجات من خلال أسواق الدولارات الأوروبية وأسواق اتفاقيات إعادة الشراء Repo Markets، رغم أن تداول احتياطات ما بين البنوك لا يمثل الوظيفة الأساسية لمثل هذه الأسواق .

ونظرا لأن عدد كبير من المتعاملين في سوق اتفاقيات إعادة الشراء يكون من غير البنوك (مؤسسات غير مصرفية)، فإن هذا السوق لا يوصف عادة باعتباره سوق معاملات ما بين البنوك، ورغم أن البنوك تعتبر من أنشط المتعاملين

فيه¹. هذا وتمثل معاملات ما بين البنوك الآن نسبة كبيرة من النشاط الدولي للصناعة المصرفية، وتساهم بقوة في تجارة الخدمات المالية الدولية. ويوضح لنا الجدول رقم (2) كيف أن 75 % من الأصول الخارجية (أوالدولية) للبنوك في الدول الصناعية المتقدمة تتمثل في معاملات ما بين البنوك. فالمطلوبات

الخارجية للبنوك اليابانية نتيجة لعمليات ما بين البنوك تتعلق بقروض حصلت عليها البنوك الأمريكية من البنوك اليابانية، والتي تستخدم بدورها في تمويل صادرات من الخدمات المالية. وبالمثل فإن الودائع الأمريكية الخارجية في البنوك اليابانية تمثل جزءا من المطلوبات الدولية للبنوك الأمريكية، والتي يمكن أن تستخدم في توفير العديد من الخدمات المرتبطة بقروض البنوك الأمريكية، ومن ثم زيادة الصادرات من الخدمات المالية².

جدول (2) المطلوبات الخارجية الناتجة عن معاملات ما بين البنوك كنسبة من إجمالي الأصول الدولية (الخارجية) للبنوك

البلد	1981	1984	1988	1990	1991
اليابان	75,00	70,8	80,9	80,9	79,6
ألمانيا	53,4	56,9	69,3	71,6	56,5
الولايات المتحدة	72,6	73,1	82,8	86,3	87,9
فرنسا	61,7	59,5	65,3	67,7	67,5
المملكة المتحدة	69,7	70,4	76,3	75,6	81,3
سويسرا	78,2	82,5	81,4	83,5	83,2
هولندا	75,7	73,5	70,4	73,3	74,2

Fariborz Moshiran, Trade in financial services, the world economy, V. 17, May 1994, N°3, 355.

¹ - انظر في ذلك :

Peter Newman, Murray Milgate, John Etawell, the New Palgrave dictionary of money and finance, McMillan press limited, 1992, P433.

² -Fariborz Moshiran, Trade in financial services, the world economy, V. 17, May 1994, N°3, 347-364.

وانطلاقاً من أهمية الدور الذي يلعبه السوق النقدي وعمليات ما بين البنوك، سواء من حيث تطوير عمليات البنوك، وتوسيع نطاقها وزيادة أرباحها، أو سواء من حيث أهميتها في إنقاذ البنوك في أوقات عجز السيولة، وإسهامها في تحسين إدارتها لمحافظة المالية، يمكننا أن ندرك حجم القيود المفروضة على انطلاق العمل المصرفي الإسلامي، سواء على النطاق المحلي أو النطاق الدولي. فقيام نظام نقدي إسلامي (أو تقليدي) متكامل يستلزم توافر ثلاثة عناصر أساسية هي:

• **توافر عدد كبير من المؤسسات المصرفية :** بما يضمن توفير حد أدنى من العمق والاتساع لعمل النظام بكفاءة. وهو الأمر الذي لا يتوافر - تقريباً - في كل الدول التي نشأت فيها مؤسسات مصرفية إسلامية، إلى الحد الذي يقتصر فيه الأمر على مجرد وجود مؤسسة وحيدة فقط وفقاً للشرعية الإسلامية.

• **توافر تشكيلة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية:** والتي يمكن أن تقوم بها وتتداولها المؤسسات المصرفية الإسلامية فيما بينها في الداخل أوفي الخارج، أوفياً بينها وبين البنوك التقليدية، وفيما بينهما وبين البنوك المركزية. ويعد توافر هذه الخدمات والمنتجات شرطاً جوهرياً لتمكين هذه المؤسسات من التجارب مع التطور المذهل في المنتجات المصرفية على المستوى العالمي، ومن الاستجابة لحاجات عملائها من الملتزمين المتمسكين بالتعامل مع مؤسسات مصرفية إسلامية، ومن الوقوف على قدم المساواة مع المؤسسات المصرفية التقليدية.

• **وجود سوق إسلامي للمعاملات فيما بين البنوك:** بمعنى وجود سوق كفاء وفعالة يربط بين المؤسسات المصرفية الإسلامية من ناحية، ويتم فيه تداول الأدوات والمنتجات المصرفية الإسلامية لتغطية احتياجات هذه المؤسسات، في حالة العجز أوفي حالة الفائض من ناحية أخرى.

المبحث الثاني : توسيع قاعدة الخدمات والأدوات المصرفية الإسلامية
مع بداية عام 1992م، نجح البنك المركزي الماليزي في تطوير 21 خدمة (منتج) مصرفية إسلامية ، وذلك بعدما نجح في عام 1991 م في إدخال أداتين مصرفيتين إسلاميتين جديدتين هما الكمبيلات الإسلامية المقبولة، والتسهيلات الخاصة بعمليات إعادة التمويل الإسلامي لائتمان الصادات. وبالتالي تحقق أحد

العناصر الثلاثة المطلوبة لإقامة نظام نقدي إسلامي متكامل، ألا وهو عنصر توافر تشكيلة واسعة ومتنوعة من الخدمات والأدوات المالية الإسلامية، بما يفي بالاحتياجات المختلفة لكل من المؤسسات المالية والعملاء. وفيما يلي قائمة بأسماء تلك الخدمات أو المنتجات¹:

هذا ، ونحاول الآن أن نلقي بعض الضوء على أهم الأدوات المالية الإسلامية المبتكرة في ماليزيا على النحو التالي:

اسم الخدمة أو المنتج	المفهوم الإسلامي لها
1- الحساب الجاري	الوديعة أو الضمانة
2- حساب الادخار أو التوفير	الوديعة أو الضمانة
3- حساب الاستثمار العام	المضاربة
4- حساب الاستثمار الخاص	المضاربة
5- الاستثمار في شهادات الاستثمار الحكومي	القرض لحسن
6- الاستثمار في الأسهم/ تمويل الأسهم	الوكالة أو المضاربة أو البيع بالثمن الآجل
7- تمويل السكن	البيع بالثمن الآجل
8- تمويل شراء المركبات	البيع بالثمن الآجل أو الإجارة ثم البيع
9- تمويل رأس المال العامل	المرابحة
10- تمويل المشاريع	المضاربة أو المشاركة
11- تمويل اقتناء الأصول	البيع بالثمن الآجل
12- إعادة تمويل ائتمان التصدير الإسلامية	المرابحة/ بيع الدين
قبل الشحن	بيع الدين
بعد الشحن	
13- الكمبيلات (الصكوك) المقبولة الإسلامية	المرابحة/ بيع الدين
الواردات / المشتريات	بيع الدين
الصادرات/ المبيعات	الوكالة أو المرابحة أو المشاركة
14- تسهيلات خطابات الاعتماد	الكفالة
15- ضمان الشحن	الكفالة
16- خطابات الضمان	القرض الحسن
17- تسهيلات السحب على المكشوف	الإجارة
18- التأجير	الإجارة
19- ضمان السندات الإسلامية	الأجر/ الوكالة
20- عمليات الأوراق التجارية	القرض الحسن
21- القروض الخيرية	

¹ - Bank Negara Malaysia, Annual report, OP. CIT. P187.

22 - سندات "كاجاماس" للمضاربة	المضاربة : بيع الدين
(ابتداء من مارس 1994 م)	

أ - **شهادات الاستثمار الحكومية GIC** : ولم يكن بمقدور "بنك إسلام ماليزيا BIM، عن إنشائه وبداية عملياته في عام 1983 م، شراء الأوراق المالية الحكومية (Mags) Malaysia government securities أو أنون الخزانة (MTB) Malaysia treasury bills. وكانت هناك حاجة ماسة لأن يحتفظ البنك بأوراق مالية عالية السيولة Liquid papers، حتى يمكنه الوفاء بمتطلبات السيولة Reserve requirements التي يفرضها البنك المركزي الماليزي. ومن ثم تلازم صدور قانون العمل المصرفي الإسلامي، مع تأسيس "بنك إسلام ماليزيا"، مع إصدار "قانون الاستثمار الحكومي" لعام 1983 م، سامحا للحكومة بأن تصدر شهادات لا تحمل فائدة Non-interest bearing، والمعروفة باسم "شهادات الاستثمار الحكومي" Government investment cert. Ificates (GIC). هذه الشهادات لم تكن حكرًا على "بنك إسلام ماليزيا" ولكنها أتيحت لكافة المؤسسات الأخرى في النظام المالي والمصرفي الماليزي، بالإضافة للأفراد. والغرض من إصدار هذه الشهادات حصول الحكومة على الأموال اللازمة لتمويل إنفاقها على مشروعات التنمية. وبالطبع فإن العائد على هذه الشهادات لا يحدد مقدما¹.

وبهدف تحديد العائد رأى البنك المركزي الماليزي أنه لن يكون من الممكن تطبيق مبدأ اقتسام الأرباح والخسائر مباشرة، حيث يصعب تحديد الدخل الناتج من استثمار الحصة من الشهادات المصدرة والمباعة. ومن ثم حاول البنك المركزي استخدام صيغة غير مباشرة لاقتسام الربح والخسارة، وتتمثل في الربط بين معدل العائد على هذه الشهادات، وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولكن البنك المركزي وجد أن هذا المعدل لا يعبر بدقة عن عائد رأس المال الحكومي المستثمر؛ نظرا لوجود العديد من العناصر الأخرى التي تؤثر على معدل نمو العناصر الأخرى التي تؤثر على معدل نمو الناتج المحلي بخلاف الإنفاق الحكومي. وأخيرا رأى البنك المركزي الماليزي - استجابة للاعتبارات العملية - الاستناد إلى مبدأ القرض الحسن. فوفقا لهذا المبدأ يعتبر شراء الفرد أو المؤسسة "

¹ - نفس المصدر السابق، ص 185.

لشهادات الاستثمار الحكومي" GIC، بمثابة قرض حسن للحكومة؛ حتى يمكنها الاضطلاع بتمويل مشروعات التنمية لصالح الأمة. وإذا كان من المفروض - وفقا لهذا المبدأ - ألا ينتظر الأفراد أي عائد على قروضهم هذه، وذلك باستثناء التزام الحكومة المقترضة برد القيمة الأصلية للقروض عند حلول أجل الاستحقاق، إلا أنه من الممكن للمقترضين (أي الحكومة الماليزية المقترضة) أن تمنح المقترضين عائدا تعتبر عن امتنانها. وإعطاء هذا العائد من عدمه، إنما يخضع للرغبة المطلقة للمقترضين دوما أي التزام من جانبهم¹.

وتطبيقا لهذا المبدأ تم تشكيل لجنة تضم ممثلين عن إدارة رئيس الوزراء (وحدة التخطيط الاقتصادي)، وقسم الشئون الدينية، وممثلين عن وزارة المالية والبنك المركزي، وذلك لتشير على الحكومة أي معدل عائد يمكن تحديده على هذه الشهادات. ويعلن هذا العائد عند دخول أجل الاستحقاق في حالة الشهادة التي أجلها عام واحد، أما إذا زاد الأجل عن عام واحد فإن العائد يعلن سنويا بعد مرور عام على إصدار هذه الشهادات لمدة عام أو عامين أو خمسة أعوام. وهناك شهادات بأجل أطول تصدرها الحكومة لتعميق وتطوير سوق التعامل في هذه الشهادات، ولمقابلة احتياجات المؤسسات المالية الإسلامية. وهناك أيضا شهادات مدتها ثلاث وأربع سنوات تم إدخالها عام 1992 م وعام 1994 م على التوالي².

وإذا كان مبدأ القرض السحن لا يلزم المقترض بإعطاء أي عائد، إلا أن الحكومة الماليزية أعلنت، على مدار السنوات الماضية، عائدا مرضيا لهذه الشهادات تراوح بين 5,5% و 7,92% في المتوسط سنويا بالنسبة للشهادات ذات آجال استحقاق من واحد إلى خمسة أعوام، وذلك في الفترة من 1989-1992 م³. وعندما بدأ البنك الإسلامي الماليزي أعماله كان سقف الإصدار من هذه الشهادات محددا بحوالي 390 مليون دولار. ولكن تمت مضاعفة هذا السقف في مارس 1993 م لتصل إلى 781 مليون دولار. وذلك بسبب بداية العمل بنظام العمل المصرفي بدون فائدة SPTF.

¹ - rustam Idris, Malaysia Government investment certificates, American Journal of Islam finance, Vol V, N°: 1, July - August 1994, PP.9-10

² - نفس المصدر السابق.

³ - نفس المرجع السابق.

وفي يناير 1994 م رفع السقف إلى 2 بليون دولار أمام تزايد الطلب. وفي 1994/06/30 م بلغ الرصيد القائم من هذه الشهادات 1.8 بليون دولار، منها 63% بحوزة "بنك إسلام ماليزيا" BIM، و37% بحوزة المؤسسات المشتركة في نظام العمل المصرفي بدون فائدة¹.

ب- **الكمبيالات الإسلامية المقبولة IAB**²: تم إدخال الكمبيالات الإسلامية المقبولة (IAB) Islamic accepted bills، أو القبولات المصرفية الإسلامية Islamic Bankets acceptances، بدءاً من عام 1991 على أساس مبادئ "المضاربة" و"بيع الدين". وتستخدم هذه الكمبيالات IAB بصدد نوعين من التمويل. أولهما تمويل الواردات والمشتريات المحلية وفقاً لمبدأ الضاربة، حيث تتمثل هذه الطريقة أولاً في إنشاء دين، يتم بعد ذلك تمثيله في صك Securitised يأخذ شكل الكمبيالة المسحوبة من البنوك والمقبولة من العميل. وإذا قرر البنك أن يبيع الكمبيالة إلى شخص ثالث، فيستند هنا إلى مبدأ "بيع الدين" حيث يمكن بيع الكمبيالة بأقل من ثمنها أي مع إجراء خصم على قيمتها AtA marked-down price. وثاني أنواع التمويل هو تمويل الصفقات الخاصة بالصادرات وبالمبيعات المحلية.

ويتم تداول هذه الكمبيالات في السوق الإسلامي لمعاملات ما بين البنوك Islamic interbank market (IIM) استناداً لمبدأ "بيع الدين". وفي هذا الصدد، أصدر البنك المركزي الماليزي تعليمات خاصة لهذه "القبولات" شاملة قائمة السجل المحظور تداولها.

ج- **سندات "كاجاماس للمضاربة"**:

تقوم فكرة سندات "كاجاماس للمضاربة" Cagamas mudarabah bonds (CMB)، والتي بدأ العمل بها في مارس 1994م، على تحويل ديون الإسكان الإسلامية Islamic Housing debts إلى صكوك أو أوراق مالية Securitised، على أساس إسلامي. وفقاً لهذه الفكرة تقوم "كاجاماس" أو "المؤسسة الأهلية للائتمان العقاري" Cagamas or national mortgage corporation، بشراء ديون الإسكان

¹ - نفس المرجع السابق.

² - Bank Negara Malaysia guidelines on interest-free accepted bills, 1993. انظر في ذلك

الإسلامية القائمة على أن تقوم في المقابل بعمليات إصدار سندات تعرف باسم "سندات كاجاماس للمضاربة" CMB؛ وذلك لتمويل عملية شراء الديون. ويتم هذا الشراء وفقاً لمبدأ "بيع الدين"، بينما تصدر السندات وفقاً لمبدأ "المضاربة" أو "اقتسام الأرباح"، حيث تقسم "كاجاماس" مع حاملي السندات الأرباح المحققة وفقاً لنسبة محددة. وتولد هذه الأرباح من عمليات الشراء التي تقوم بها "كاجاماس" لديون الإسكان الإسلامية وإعادة استثمارها لأموالها. ويمكن هذه السندات المؤسسات المصرفية الإسلامية التي تقدم تسهيلات خاصة بالتمويل الإسلامي للإسكان، من الحصول على تسهيل بإعادة تمويل مستمر من "كاجاماس"، الأمر الذي يمكن هذه المؤسسات من تقديم خدمات التمويل الإسلامي للإسكان لقطاع كبير من الأفراد وبتكلفة معقولة.

هذا، ويدخل البنك المركزي هذه السندات ضمن الأصول السائلة للمؤسسات المالية.

المبحث الثالث: توسيع قاعدة المشاركين في العمل المصرفي الإسلامي:
بعد تحقيق هدف ضمان توافر عدد كبير ومتنوع من الخدمات والأدوات المالية الإسلامية، فقد حان الوقت للانتقال إلى تحقيق الهدفين الآخرين، وهما توافر عدد من المؤسسات التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية، وإقامة سوق إسلامي نقدي، لربط هذه المؤسسات مع تلك الأدوات. وقد بحث البنك المركزي الماليزي في ثلاثة خيارات تؤدي إلى زيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية¹.

وقد تمثل الخيار الأول في السماح بإنشاء مصارف إسلامية جديدة. وتتمثل الخيار الثاني في السماح للمؤسسات المالية التقليدية القائمة بإنشاء مؤسسات تابعة لها تقدم خدمات مصرفية إسلامية.

أما الخيار الثالث فقد تمثل في السماح للمؤسسات المالية القائمة بتقديم خدمات مصرفية إسلامية مستخدمة بنيتها الأساسية القائمة وفروعها العاملة. وبعد القيام بدراسة شاملة للعوامل المختلفة اختار البنك المركزي الماليزي الخيار الثالث، فقد رأى أن هذا الخيار يوفر أكثر الوسائل فعالية وكفاءة لزيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية، بأقل تكلفة، وخلال أقصر مدة زمنية. وقد وجد أيضاً أن الخيارين الأول والثاني يترتب عليهما تكلفة باهضة، حيث تبلغ تكلفة

إنشاء فرع واحد ما يقارب 500000 رنجت ماليزي (195 ألف دولار)، علاوة على أن إنشاء الفروع يستغرق وقتاً أطول، كما ترتبط به مشكلة أخرى وهي تعيين موظفين جدد في بيئة تعاني من نقص في الأيدي العاملة. أما الخيار الثالث فقد أتاح استخدام واستغلال البنية الأساسية القائمة للنظام المصرفي، بما في ذلك الفروع الموجودة والموظفون والعاملون؛ وذلك لتقديم خدمات مصرفية إسلامية.

وبناء عليه، فقد تم إعداد نظام يسمح للمؤسسات المالية القائمة بتقديم خدمات مصرفية إسلامية، وبدأ تطبيقه اعتباراً من 4 مارس 1993 م كمشروع رائد، وأطلق عليه اسم (SPTF) Skin perbankan tanpa faedah أي "نظام العمليات المصرفية بدون فوائد". Interest-free banking scheme. وبموجب هذا النظام فإن لكل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار وشركات التأمين حق المشاركة فيه، كما يجوز اشتراك بيوت الخصم في النظام المذكور في مرحلة لاحقة². وقد كان على أس مؤسسة مالية ترغب في المشاركة في "نظام العمليات المصرفية بدون فوائد" أن تنشئ لديها في المركز الرئيسي "وحدة العمليات المصرفية بدون فوائد" IBU Interest free banking unit لتتولى المهام التالية :

- 1- مراعاة كافة المظاهر المتعلقة بعمليات "نظام العمليات المصرفية بدون فوائد" بما في ذلك الأمور المتعلقة برسم السياسات والإجراءات.
- 2- التنسيق مع الإدارات الأخرى في المؤسسة المالية لضمان انسياب عمليات النظام بسهولة ويسر.
- 3- التأكد من أن جميع الأموال التي تصب في "وحدة العمليات المصرفية بدون فوائد" يتم توجيهها إلى عمليات استثمارية وتمويلية تستند إلى المبادئ الإسلامية.
- 4- إعداد الترتيبات اللازمة لتدريب الموظفين على العمليات المصرفية الإسلامية لضمان فعالية وانسياب عمليات النظام.
- 5- إعداد الترتيبات اللازمة لإعداد وإرسال التقارير التي يطلب تقديمها إلى البنك المركزي الماليزي من وقت لآخر.
- 6- التأكد من أنه يجري الالتزام الدقيق بجميع التعليمات والإرشادات التي يصدرها البنك المركزي الماليزي فيما يتعلق بـ "نظام العمليات المصرفية بدون فوائد".

¹ - Bank Negara Malaysia, Annual report, OP.CIT.,PP 186-187.

² - أنظر في ذلك.

7- القيام بإجراء بحوث ودراسات وتطوير بصورة مستمرة في مجال العمليات المصرفية الإسلامية لتعزيز النظام المالي الإسلامي.

ويجب أن يرأس "وحدة العمليات المصرفية بدون فوائد" (IBU) مسؤول كبير مسلم، ذو خبرة طويلة، وأن يتم تزويد هذه الوحدة بموظفين أكفاء. كما ينبغي على المؤسسة المالية التي تلتحق "بنظام العمليات المصرفية بدون فوائد" أن تحتفظ برأس مال عامل يسمى "صندوق العمليات المصرفية بدون فوائد" Interest-free banking fund-IBF وعلى أن يحدد البنك المركزي الماليزي من وقت لآخر الحد الأدنى للأموال التي ينبغي الاحتفاظ بها في هذا الصندوق. ويبلغ ذلك الحد الأدنى في الوقت الحاضر مليون رنجت ماليزي (389 ألف دولار). ويمتاز "صندوق العمليات المصرفية بدون فوائد" بالخصائص التالية:

- 1- يتم تمويل "صندوق العمليات المصرفية بدون فوائد" بمخصص يحدده المركز الرئيسي للبنك.
 - 2- يوضع "صندوق العمليات المصرفية بدون فوائد" تحت إشراف "وحدة العمليات المصرفية بدون فوائد" لتمويل عمليات "نظام العمليات المصرفية بدون فوائد".
 - 3- يستخدم الصندوق للإنفاق على المصروفات غير المباشرة والأمور الأخرى المتعلقة بعمليات "نظام العمليات المصرفية بدون فوائد".
 - 4- تقييد الأرباح والرسوم التي يتم تحصيلها من النظام لحساب "صندوق العمليات المصرفية بدون فوائد".
- وجدير بالذكر أن "نظام العمليات المصرفية بدون فوائد"، والذي تم تنفيذه اعتباراً من 4 مارس 1993، وشمل أكبر ثلاثة بنوك تجارية محلية وهي: "ملين بانكنج بزهاد"، وبنك بوميبوترا ماليزيا بزهاد"، و"يوناييتد ملين بانكنج كوربوريش بزهاد"، لم يواجه أية معوقات خلال المرحلة الرائدة الأولى.
- هذا، وقد بدأت المرحلة الثانية "نظام العمليات المصرفية بدون فوائد" في 21 أغسطس عام 1993م، حيث التحق بالنظام عشر مؤسسات مالية أخرى التحقت باقي المؤسسات بالنظام في نهاية عام 1994 م، وعلماً بأنه في نهاية شهر ديسمبر من 1993 م، كانت إحدى وعشرون مؤسسة مالية قد حصلت على موافقة البنك المركزي لتقديم تسهيلات مصرفية إسلامية. وتتكون تلك المؤسسات من: "بنك

بنوك النظام يكون لديه عجز، وذلك على أساس المضاربة (المشاركة في الربح). وخصائص هذه الآلية كما يلي:

- 1- تتراوح فترة الاستثمار من يوم إلى اثني عشر شهرا.
- 2- الحد الأدنى لمبلغ الاستثمار هو 50000 رنجت ماليزي (9,5 ألف دولار)
- 3- تعتمد نسبة المشاركة في الربح على فترة الاستثمار، كما يلي:
 - أ- للفرات التي تقل عن أوتعدل شهرا واحدا، تكون نسبة المشاركة في الربح 70:30 (أي 70% لصاحب رأس المال).
 - ب- للفرات التي تزيد عن شهر وحتى ثلاث شهور، تكون نسبة المشاركة في الربح 80:20 (أي 80%).
 - ج- للفرات التي تزيد عن ثلاثة شهور، تكون نسبة المشاركة في الربح 90:10 (أي 90%).

وفيما يلي المعادلة الخاصة باحتساب مبلغ الربح الذي يجب دفعه لصاحب المال:

$$س = \frac{ل \times ر \times م \times ك}{36500}$$

- س- مبلغ الربح (بالعملة المحلية) الذي يتوجب دفعة لصاحب رأس المال.
- ل- أصل مبلغ الاستثمار
- ر- معدل الربح الإجمالي (نسبة مئوية سنوية) قبل التوزيع، لاستثمارات البنك المتلقي، والتي يكون أجل استحقاقها سنة واحدة.
- م- عدد أيام مدة الاستثمار.
- ك- نسبة المشاركة في الربح.

ثم قام البنك المركزي الماليزي في المرحلة الثانية بتحرير نسبة المشاركة في الربح المذكور أعلاه (وهي 70 : 30 ، 80 : 20 ، 90 : 10) بحيث يمكن التفاوض بشأن تحديد نسبة المشاركة في الربح بين المؤسسة المستثمرة (أو المقرضة) والمؤسسة المتلقي (المستلمة أو المقرضة).

إسلام ماليزيا بزهاد"، وعشرة بنوك تجارية، وثمان شركات تمويل، وبنكين للاستثمار والأعمال.

المبحث الرابع : إقامة أول سوق إسلامي للمعاملات بين البنوك

وفقا لما سبق ذكره، فقد تحقق في نهاية عام 1993 م عنصران من عناصر قيام نظام مصرفي إسلامي متكامل، أي توافر وجود عدد كبير من المؤسسات المشاركة في النظام، وتشكيلة واسعة ومتنوعة من الخدمات والأدوات. وبناء عليه، فإن الهدف المتبقي الذي كان يتوجب تحقيقه لإقامة نظام مصرفي إسلامي شامل في ماليزيا، هو إنشاء سوق نقدي إسلامي في ماليزيا، لربط المؤسسات بالأدوات.

وقد تم إنشاء سوق نقدي إسلامي في الجهاز المالي والمصرفي الماليزي اعتبارا من 3 يناير عام 1994، ويغطي هذا السوق المجالات الآتية¹:

- 1- التداول فيما بين البنوك الإسلامية في الأدوات المالية الإسلامية.
- 2- الاستثمارات الإسلامية فيما بين البنوك.
- 3- النظام الإسلامي لمقاصة الشيكات فيما بين البنوك.

هذا، وقد تجدر الإشارة إلى أن هذا السوق النقدي الإسلامي الماليزي، والذي بدأ نشاطه في 3 يناير 1994م، يعتبر بمثابة أسواق نقدي إسلامي من نوعه في عالمنا المعاصر.

- 1- تداول الأدوات المالية الإسلامية :
- يسمح " لبنك إسلام ماليزيا" BIM والمؤسسات المالية المشتركة في نظام العمليات المصرفية بدون فوائد" تداول الأدوات المالية الإسلامية ، (مثل شهادات الاستثمار الحكومية والقبولات المصرفية الإسلامية وغيرها) فيما بينها. وسوف يتم استحداث أدوات إسلامية أخرى مستقبلا لهذا الغرض.
- 2- الاستثمارات الإسلامية فيما بين البنوك²:

يقصد بالاستثمارات الإسلامية فيما بين البنوك استطاعة أي بنك من بنوك نظام العمليات المصرفية بدون فوائد" أن يستثمر فائض أمواله في بنك آخر من

¹ - Bank Negara Malaysia Annual report, OP. CIT, P.188.

² - أنظر في ذلك :

2,5 بليون رنجت ماليزي (798 مليون دولار) منها 1,801 بليون (701 مليون دولار) لدى "بنك إسلام ماليزيا بزهاد" و 249 مليون (97 مليون دولار) لدى باقي مؤسسات النظام. كما بلغ عدد أصحاب الحسابات في 31 ديسمبر 1993 م نحو 522.087 منهم 476230 أصحاب حسابات لدى "بنك إسلام ماليزيا بزهاد"، و 45087 أصحاب حسابات لدى باقي مؤسسات النظام. وكذلك فقد بلغ عدد فروع المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية 630 فرعاً بنهاية 31 ديسمبر عام 1993م، منها 52 فرعاً "بنك إسلام ماليزيا بزهاد"، في حين بلغ إجمالي عدد فروع باقي المؤسسات المالية التابعة للنظام 578 فرعاً. أولاً : الريادة في إقامة أول سوق نقدي إسلامي يحسب لماليزيا فضل الريادة في الإقدام على إقامة أسواق نقدي إسلامي ووضع أول نظام إسلامي للمعاملات فيما بين البنوك موضع التنفيذ، وذلك بعد الاستكمال التدريجي المخطط لعناصره الضرورية. وبالتالي فهي أسهمت إسهاماً كبيراً في حل المشكلة الرئيسية التي كانت - ولا زالت - تؤرق بال المصرفيين الإسلاميين، وبصفة خاصة القائمين على إدارة المؤسسات المصرفية الإسلامية ألا وهي كيفية استثمار فائض السيولة، أو تغطية العجز الطارئ في السيولة مع غياب سوق نقدي كفء وفعال. وبالتالي فقد فتحت ماليزيا الطريق أمام الكثير من الدول الأخرى لكي تقدم وتحذو حذوها، خاصة تلك الدول التي توجد بها مؤسسات مصرفية إسلامية تمارس عملها بصورة محدودة بجوار القطاع المصرفي التقليدي المهيمن. وبالتالي نعتقد أن ذلك سيؤدي إلى تشجيع التوسع في قيام المؤسسات التقليدية بتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية مع التقليدية جنباً إلى جنب. ومن شأن ذلك أيضاً أن يؤدي إلى تشجيع قيام مؤسسات مصرفية ومالية إسلامية جديدة، بعد أن كانت معاناة المؤسسات القائمة من غياب السوق النقدي الإسلامي لا تشجع على هذا القيام. كذلك فإنه مع إمكانية قيام سوق نقدي إسلامي كفء وفعال، ومع الزيادة المنتظرة في عدد المؤسسات المصرفية الإسلامية المتعاملة فيه، فإن المناخ الجديد يشجع على ابتكار العديد من الأدوات الممكن استثمارها بهدف زيادة العوائد أو تقليل المخاطر أو تنويع المحافظ الاستثمارية، وذلك على النحو الذي حدث بالنسبة للقطاع المصرفي التقليدي.

¹ - Bank Negara Malaysia, Annual report..., OP.CIT., P189.

3- النظام الإسلامي لمقاصة الشيكات فيما بين البنوك :

أدخل البنك المركزي الماليزي نظاماً جديداً للمقاصة لـ "بنك إسلام ماليزيا" BIM، و لوحدات البنوك التجارية المشتركة في " نظام العمليات المصرفية بدون فوائد"، ويعرف هذا النظام الإسلامي لمقاصة الشيكات فيما بين البنوك (IICCS) (Day 1 Islamic interbank cheque cleaning system)، وبموجب هذا النظام فإنه تم اعتبار من 1994/01/03 فصل الشيكات الخاصة بهذه المؤسسات عن الشيكات التقليدية لأغراض المقاصة. ويقوم هذا النظام على أساس مبادئ " الوديعة" و " الوكالة" و " المضاربة". فالمؤسسات المشتركة تلتزم بفتح حسابات مقاصة في البنك المركزي وفقاً لمبدأ الوديعة، حيث يضمن البنك المركزي أرصدة هذه الحسابات، ويكون له الحرية الكاملة في استثمارها في التوظيفات التي يراها، بشرط موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية. ويتبع ذلك التزام المؤسسات المشتركة بأن توافق على أن يعمل البنك المركزي كوكيل عنها وفقاً لمبدأ الوكالة - في توزيع وتسوية المراكز المالية لكل من بنوك الفائض وبنوك العجز المشتركة في النظام، وفي الساعة الثانية عشرة في منتصف الليل، وأثناء إجراء عملية تقاص الشيكات ألياً في البنك المركزي الماليزي، يتم بصورة آلية تمويل بنوك "النظام" (بما فيها " بنك إسلام ماليزيا بزهاد") ذات العجز، وذلك من فائض الأموال لدى بنوك " النظام" الأخرى على أساس مبدأ المضاربة. وإذا ما استمر العجز بعد عملية التمويل هذه يقوم البنك المركزي الماليزي بتمويله على أساس نفس المبدأ، أي المضاربة. وتبلغ نسبة الربح لهذه الآلية 70 : 30 (أي 70% للمستثمر)، ويتم السداد في صباح اليوم التالي.

المبحث الخامس : تقييم تجربة العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا

رغم أنه من المبكر جداً تقييم النظام الماليزي الجديد للعمليات المصرفية بدون فائدة، وقيام أول سوق نقدي إسلامي بين البنوك، إلا أنه من الضروري التعرض لبعض الجوانب التي عكسها هذا التطور الرائد في مجال العمل المصرفي الإسلامي.

ومن حيث المبدأ، وبعد تسعة أشهر فقط من بداية تطبيق النظام الجديد في 4 مارس 1993 ، بلغت قيمة إجمالي مبالغ الودائع والمودعة لدى " بنك إسلام ماليزيا بزهاد" والمؤسسات التابعة للنظام، بنهاية شهر ديسمبر عام 1993م، نحو

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه رغم أن باكستان كانت أول دولة تضع نظاما إسلاميا لمعاملات ما بين البنوك في سوق نقدي إسلامي، إلا أن هذا النظام لم يجد حظه في التطبيق حتى الآن¹.

ثانيا : الحرفية المصرفية في تنظيم العمل المصرفي الإسلامي

كذلك توضح التجربة الماليزية ضرورة التعامل مع قضية العمل المصرفي الإسلامي باعتبارها قضية شرعية ومصرفية في آن واحد، وليس باعتبارها قضية سياسة على غرار ما حدث في باكستان وإيران والسودان². فإلى جانب الناحية الشرعية نجد أن "الفكر المصرفي" كان هو الحاكم لكافة الخطوات التنظيمية لمسيرة العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا.

فمنذ الخطوة الأولى مع إنشاءه "بنك إسلام ماليزيا" BIM عام 1983م، تزامن معه في ذات الوقت إصدار قانون الاستثمار الحكومي، الذي خول الحكومة إصدار "شهادات الأثمار الحكومية الإسلامية" GIC، باعتبارها من الأصول عالية السيولة الضرورية للبنك الإسلامي الجديد (وما يستجد) لاستثمار فوائضه من السيولة النقدية، ولتمكين البنك المركزي من القيام بعملياته الخاصة بالسوق المفتوح من خلالها، باعتبارها البديل الإسلامي للأذون وسندات الخزنة بالنسبة للمؤسسات المصرفية التقليدية. وهذا النهج بالقطع لم نجده في الغالبية العظمى من الدول الأخرى التي قامت فيها مؤسسات مصرفية إسلامية، فالفكر المصرفي الناجح هو الذي أوجب ألا يقوم البنك الإسلامي إلا ومعه في نفس الوقت أدواته الضرورية ليمارس أنشطته الطبيعية كمصرف حقيقي.

كذلك فإنه عند الرغبة في توسعة قاعدة المشاركين في العمل المصرفي الإسلامي، استقر الرأي - كما رأينا - على الخيار الخاص بقيام المؤسسات المصرفية التقليدية القائمة بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، من خلال بنيتها الأساسية، وفروعها العاملة والمنتشرة في كافة أرجاء البلاد، وذلك بدلا من إقامة مؤسسات مصرفية إسلامية جديدة، أو السماح للمؤسسات التقليدية بإنشاء مؤسسات تابعة لها لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية. هذا الاختيار كان وراءه أيضا خلفية

¹ Muhammad Ayub. Review of measures taken so far to islamise the financial system in Pakistan. (July -1993). Journal of Islamic banking and finance, Karatchi, 1994, P 32-56 (P.46)

² أنظر في ذلك :

Mushtak Parker, A Opint of interset, the banker, June 1993 , PP 51-52.

مصرفية، حيث وجد أن الخيارين المرفوضين يترتب عليهما تكلفة باهضة، نظرا لأن الفرع الواحد تبلغ تكلفته إنشاءه قرابة 200 ألف دولار، فضلا عن الزمن الذي ستستغرقه عملية الإنشاء، والحاجة لتعيين كوادر جديدة في بلد يعاني أصلا من نقص الأيدي العاملة.

كذلك فقد تم توسيع قاعدة الأطراف المشاركين في السوق النقدي حيث سمح بالانضمام "لنظام العمليات المصرفية بدون فائدة" لكل المؤسسات المصرفية (مثل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار) والمؤسسات المالية غير المصرفية مثل (شركات الاستثمار والتمويل وشركات التأمين).

أيضا فإن الإصرار على إخضاع أول بنك إسلامي "بنك إسلام ماليزيا" لرقابة البنك المركزي الماليزي من اللحظة الأولى لإنشائه يعكس التناول المصرفي الناضج لقضية العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا، وذلك بخلاف غالبية تجارب الدول الأخرى¹، حيث نشأت فيها المؤسسات المصرفية الإسلامية معفاة من الخضوع للكثير من القوانين والقواعد المصرفية (وغيرها) القائمة، بما في ذلك عدم الخضوع لرقابة البنوك المركزية، وكأنهم يخلعون عنها طبيعتها المصرفية.

وكذلك فإن البنك المركزي قام بتطوير الصيغ والأدوات الإسلامية اللازمة (21 أداة في نهاية عام 1991م) قبل أن يبدأ تطبيق النظام الخاص بقيام المؤسسات المصرفية التقليدية بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية (4 مارس 1993م)، الأمر الذي يتم عن "حرفية مصرفية" استلزمت التوفير المسبق للأدوات اللازمة لقيام المؤسسات المشتركة في النظام الجديد بعملها مباشرة، وعلى أوسع نطاق.

ومن جانب آخر نصب البنك المركزي في داخله مجلسا للشرعية بغرض توحيد القواعد والمصطلحات والتفسيرات الشرعية على كل المؤسسات المصرفية (الإسلامية والتقليدية) التي ستقوم بتقديم الخدمات المصرفية، ولتفادي الخلافات الفقهية المعتادة، ولتفادي قيام كل مؤسسة بتعيين هيئة شرعية خاصة بها وما قد يثار حولها بشأن حيادها ومدى خبرتها المصرفية. نرى في ذلك تعبيراً جديداً عن

¹ في تركيا تخضع المؤسسات المصرفية الإسلامية لرقابة وزارة المالية، وتدرج تحت اسم "مؤسسات التمويل الخاصة"، وتخضع لقانون خاص يتضمن تعديلات عديدة على القانون المصرفي، ويلاحظ هنا عدم ورود كلمة إسلامي إطلاقاً، أنظر في ذلك :

Mushtak Parker, A Opint... OP.CIT.

وكذلك فإن المؤسسة المصرفية الإسلامية الأولى وهي "بيت التمويل الكويتي" والذي يعتم من أكبر البنوك الإسلامية على مستوى العالم، لا يخضع لأية رقابة.

مدى نضج "الحرفية المصرفية" لدى البنك المركزي الماليزي، الذي قدر أن قيامه بدوره المعتاد في الرقابة والإشراف يستلزم وضع تعليمات وضوابط أمره، سواء تعلق ذلك بالجانب المصرفي للخدمات المصرفية الإسلامية، أو بجانبها الشرعي، الأمر الذي يقتضي ضرورة قيادته أيضا للرقابة الشرعية من خلال مجلس للشرعية من داخله هو.

وأخيرا، يقوم نظام الاستثمارات الإسلامية بين البنوك على أساس إحلال معدل الربح الإجمالي (قبل التوزيع) في البنك المستثمر فيه (البنك المقترض) والخاص بالاستثمارات ذات أجل استحقاق سنة واحدة، محل سعر الفائدة المستخدم في معاملات الإئتمان في النظام المصرفي التقليدي، والواقع أن هذه الاستثمارات عادة ما تكون في "شهادات الاستثمار الحكومية الإسلامية" GIS، والتي يتحدد عائدها بواسطة لجنة رسمية بعد مضي عام على إصدارها، على النحو الذي فصلناه فيما سبق. وعادة لا يبتعد هذا العائد — المحدد بصورة لاحقة — عن سعر الفائدة على أذن الخزنة التقليدية. لنفس المدة، والذي يحدد مقدما بطبيعة الحال. ومن ثم تستطيع المؤسسات المتعاملة في السوق النقدي الإسلامي أن تعرف، بصورة أقرب ما تكون إلى الواقع، تكلفة قيامها بالاقتراض أو عائد قيامها بالاستثمار في هذا السوق، هنا تتضح مرة أخرى أثر الحرفية المصرفية في تنظيم العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا.

ثالثا : الدور الرئيسي للدولة في دعم العمل المصرفي الإسلامي :

توضح تجربة العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا الدور المتميز الذي تقوم به الدولة، فماليزيا دولة تعتمد على قوى السوق وآلياته في توجيه اقتصادها، ويعتبر القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي لعملية التنمية، حيث يضطلع بما يزيد على ثلثي الاستثمارات المحلية، وتستضيف على أرضها كميات ضخمة ومتزايدة من الاستثمارات الأجنبية. ومع ذلك فالدولة — كما أظهرت تجربة العمل المصرفي الإسلامي — تلعب دورا رئيسيا هي الأخرى في توجيه الاقتصادي بصفة عامة، وفي حكم السوق Governing دون أن تتدخل فيه Interference.

فالنظام المصرفي الإسلامي قام في ماليزيا بناء على مبادرة من الدولة، وهي التي كانت تملك — مع الحكومة المحلية — أسهم أول بنك إسلامي تم إنشاؤه

في عام 1983م (بنك إسلام ماليزيا BIM)، قبل أن تطرح أسهمه في التداول في عام 1992م.

وكذلك فإن الدولة — من خلال البنك المركزي الجديد — قامت بوضع النظام الجديد الخاص بقيام المؤسسات المصرفية التقليدية بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وأقامت بالفعل أول سوق نقدي إسلامي، بعد تطوير الأدوات اللازمة للتداول فيه، وتوسيع رقعة المؤسسات المشتركة فيه.

كذلك فإن الدولة لم تتردد في تعديل العديد من النصوص الواردة في القوانين القائمة، والتي تتعارض مع قانون العمل المصرفي الإسلامي الجديد رقم 286 لعام 1983م. ومن ثم فقد تضمنت المواد من (56) إلى (60) في هذا القانون تعديلات عديدة على قانون العمل المصرفي رقم 21 لعام 1973م، وقانون الشركات رقم 120 لسنة 1970م وقانون البنك المركزي الماليزي رقم 61 لسنة 1956م، وقانون شركات التمويل رقم 6 لعام 1979م.

فالدولة إذن أخذت على عاتقها بدءا قيام العمل المصرفي الإسلامي وقامت بتطويره بعد أن استشعرت "بحاجة اقتصادية" لوجوده، استجابة لحاجيات شريحة من مواطنيها، هذا الدور للأسف مفقود في غالبية الدول الأخرى، التي تعاني المؤسسات المصرفية الإسلامية، ليس فقط إهمال الدولة، بل معاداتها أيضا.

رابعا : التوافق مع الطبيعة الاجتماعية والتركيبية السكانية لماليزيا :

تتميز التجربة الماليزية كذلك بتوافقها مع الطبيعة الخاصة لبلد كماليزيا تتعدد فيه الأديان والثقافات والقوميات. فرغم أن ماليزيا — كما ذكرنا في بداية هذا البحث — كانت أول دولة تقوم فيها مؤسسة مصرفية إسلامية (صندوق ادخار لا يتعامل بالفائدة في عام 1983م)، إلا أنها تأخرت نسبيا في إنشاء أول بنك إسلامي في عام 1983م، والذي استمر البنك الإسلامي الوحيد، إلى أن تقرر تبني النظام الذي يسمح لكل المؤسسات المصرفية التقليدية القائمة بتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، وذلك من خلال فروعها المنتشرة في كافة أرجاء البلاد فيمكن — من ثم — لكل فرع إشباع حاجيات جميع العملاء في منطقته بكافة نحلهم ومعتقداتهم.

يتضح من كل ما سبق أن تجربة العمل المصرفي في ماليزيا قد تطورت بخطوات محسوبة، إلى أن وصلت إلى استكمال العناصر الضرورية لقيام سوق نقدي إسلامي، كضرورة ملحة لانطلاق أي عمل مصرفي إسلامي. ويتضح كذلك

الاستجابة لرغبة قطاع من المواطنين في توفير خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية، لم يؤثر على الالتزام بمراعاة ضرورات المهنة المصرفية في وضع النظم الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي.

ومع ذلك يبقى سؤال هام يتعلق بمدى الاتفاق حول "شرعية" الأسس التي قامت عليها العناصر الأساسية للعمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا. "قشهادات الاستثمار الحكومية" الإسلامية، وهي البديل الإسلامي لأذون وسندات الخزانة التقليدية، يحدد عائدها بشكل لاحق على أساس مبدأ "القرض الحسن"، وقيام المقرض (الدولة) طوعية واختيارا بتقديم مكافأة للمقرض (المؤسسات والأفراد) تعبيراً عن امتنانها. لكن إذا تحولت هذه "المكافأة" التطوعية باستمراريتها وانتظامها، إلى أن تكون بمثابة شرط ضمني وعنصر أساسي في عقد القرض الحسن فهنا يثور اعتراض الكثيرين حول مدى شرعيتها¹. ونظراً لأن هذه الشهادات عادة ما يكون أجل استحقاقها سنة واحدة، فإن عائدها يمثل — من ثم — معدل الربح للاستثمارات ذات أجل استحقاق سنة واحدة، والذي يمثل الأساس الذي يقوم عليه حساب عائد "المضاربة" في معاملات ما بين البنوك عند الإقراض والاقتراض. ومن ثم يثور التساؤل مرة أخرى حول مدى شرعية هذا العائد وطريقة حسابه، بل وحول مدى شرعية هذه المضاربة من الأساس . . .

كذلك تقوم الكمبيالات الإسلامية المقبولة AIB على أساس مبدئي "المضاربة" و"بيع الدين". هذا المبدأ الأخير هناك خلاف أيضاً حول مدى شرعيته؛ نظراً لانطواء عملية خصم الكمبيالات وقبولها على عنصر الفائدة².

ورغم ذلك، فإنه من الواضح أن هذه المسائل قد حسمت شرعياً في ماليزيا، نظراً لأن هناك مجلساً شرعياً في داخل البنك المركزي الماليزي للإشراف والرقابة على شرعية المعاملات المصرفية الإسلامية. ولكن قد يثور التساؤل حول إمكانية تعميم "النموذج الماليزي" في العمل المصرفي الإسلامي على غيره من

¹ أنظر في ذلك : د. جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم، التقليد والاجتهاد، النظرية والتطبيق، كتاب الأمة، قطر، 1982، ص 144.

² أنظر في ذلك :

- جمال الدين عطية : البنوك الإسلامية، مرجع سالف الذكر، ص 141.
- مصطفى عبد الله المشري : الأعمال المصرفية و الإسلام، مجمع البحوث الإسلامية، سلسلة البحوث الإسلامية، السنة السادسة عشرة، الكتاب الثاني، 1985م، ص 183 — 260.

الدول، خاصة تلك التي يثور فيها اعتراض الفقه الغالب على الأسس والمبادئ الشرعية التي تقوم عليها العناصر الأساسية للعمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا.

خاتمة

ماليزيا هي أحد النُمور السبعة الذين صنعوا، مع اليابان، ما يسمى الآن بالمعجزة الآسيوية. فقد نجحت ماليزيا في تحقيق معدلات نمو مرتفعة (9 % في المتوسط سنوياً في الفترة 1988 — 1992م)، وزاد الدخل الفردي باضطراد حتى وصل إلى 2790 دولار في عام 1992م، وزادت درجة العدالة في توزيع الدخل، وسجلت كل المؤشرات الاجتماعية معدلات إيجابية مرتفعة، وتم بالفعل حدوث تحول هيكلي في الإنتاج القومي لصالح الصناعة، وبصفة خاصة الصناعات الإلكترونية والكهربائية المتقدمة، وزاد نصيب كليهما في الناتج القومي والصادرات التي هي الأخرى زيادات كبيرة. وأصبحت ماليزيا منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، وانخفضت مديونيتها الخارجية عن مستوياتها التي كانت عليها في منتصف الثمانينات كنسبة من الناتج القومي الإجمالي.

هذا التطور العام لماليزيا صاحبه تطور آخر، نجحت بفضل ماليزيا في تحويل أنظار العالم من منطقة الخليج إلى جنوب شرق آسيا، فيما يخص العمل المصرفي الإسلامي، حيث بدأت ماليزيا تجربتها معه في عام 1983م، بإصدار قانون العمل المصرفي الإسلامي، وتأسيس أول بنك إسلامي هو "بنك إسلام ماليزيا بزهاد".

ثم حققت ماليزيا خطوة انتقالية هامة من خلال السماح لكافة المؤسسات المالية والمصرفية بتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية وفقاً لنظام "المعاملات المصرفية بدون فائدة" والذي دخل حيز التطبيق ابتداءً من 4 مارس 1993م. مع تطوير عدد كبير من الأدوات والمنتجات المصرفية الإسلامية، ومع توسيع قاعدة المؤسسات المتعاملة في هذه الأدوات، ومع وضع نظام للمعاملات فيما بين البنوك، تمكنت ماليزيا من تأسيس أول سوق نقدي إسلامي، واستكمال العناصر الضرورية لقيام نظام نقدي إسلامي بالتوازي مع النظام المصرفي التقليدي القائم على الفائدة.

ورغم حداثة التجربة إلا أنه أمكننا تسجيل العديد من العناصر الإيجابية من حيث ريادتها في إقامة أول سوق نقدي إسلامي، والذي يمثل غيابه عائقاً أساسياً أمام انطلاق العمل المصرفي الإسلامي في الغالبية العظمى من الدول التي توجد بها مؤسسات مصرفية ومالية إسلامية، ومن حيث التنظيم المهني المصرفي الدقيق لكل التنظيمات الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي في مراحلها المختلفة، ومن حيث بروز دور الدولة القيادي في تدشين ودفع هذا العمل، ومن حيث النجاح في التوافق مع الطبيعة الاجتماعية والتركيبية السكانية للبلاد وإشباع حاجتهم باختلاف انتماءاتهم العقائدية.

ويبقى تساؤل أخير حول إمكانية تعميم "النموذج الماليزي" على دول أخرى، نظراً لما سجلناه من وجود خلافات فقهية حول الأسس الشرعية الرئيسية التي يقوم عليها العمل المصرفي الإسلامي هناك، ذلك الأمر الذي ستكشفه لنا الأيام القادمة بإذن الله.

هذا ولا يفوتنا في النهاية أن نشير إلى أن عواصف الأزمة العاتية التي أطاحت بكثير من إنجازات ماليزيا - ضمن بقية النمرور الآسيوية - تعود في جانب كبير منها إلى السياسة المالية والنقدية المتبعة في هذه البلاد وإلى أسلوب العمل في الجهاز المصرفي. الأمر الذي أثر بالفعل على هذا الجهاز ككل، وبالتالي على ما يقدمه من خدمات مصرفية إسلامية.

وهذا ما سنحاول أن نلقي عليه الضوء باستفاضة في دراسة لاحقة بإذن

الله.